دراسة لسانية إحصائية للفعل الثلاثي المجرد: المعجم الوسيط نموذجاً

Statistical Linguistic Study of the three-consonant Sound infinitive verb: "Alwassit dictionary" as a model

إعداد: أيوب ايت فرية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

AYYOUB AIT FARIA : Faclty of Letters and Human Sciences, Ibn Zohr University, Agadir, Kingdom of Morocco

الملخص:

تروم هذه الورقة مقاربة ظاهرة التناوبات الحركية بين عين الفعل الماضي ومضارعه من خلال استثمار نظرية الصرف الأبوفوني (كرسال-لوفنشتام 1993) من جهة، وتتبع تواتر هذه الأفعال في متن أنجزناه مرتكزين على المواد المعجمية والصرف-صواتية المتوافرة في المعجم الوسيط من جهة أخرى، حيث ننطلق من المسار الأبوفوني باعتباره تصورا منطقيا- لسانيا يرسم ملامح التبادل بين طبيعة الأنغام قصد تتبع مدى صدقيته في علاقته بمعطيات إحصائية للفعل الثلاثي المجرد.

ونستعين خلال هذه الدراسة بالمنهج الوصفي المقارن، من خلال رصد مقومات وتواتر الفعل الثلاثي المجرد في "المعجم الوسيط"، وعلاقة حركة ساكنه الثاني بعين مضارعه، كما نرصد في إطار مقارن بين الدراسات السابقة وما توصلنا إليه للكشف عن طبيعة البنية الصواتية لهذه المقولة، وأيضا مقارنة الطبقات الثلاث للفعل الثلاثي المجرد وتحققات مضارعها والاختلافات بينها.

الكلمات المفتاحية: الإحصاء، التناوب الحركي، عين الفعل، المسار الأبوفوني.

Abstract:

The paper seeks to examine the phenomenon of vowel alternations between the second consonant of the Arabic past tense verb and its present tense through employing the theory of Apophonic morphology (Kersal-Lovenstam 1996) and studying the frequency of these verbs in a text, which we put together exploiting the lexical and morpho-phonologic sources available in Alwassit dictionary. We proceed from the Apophonic path as a logical-linguistic conception that shapes the features of the exchange within the nature of the sound melodies in order to trace the extent of its validity in relation to statistical data for the three-consonant Sound infinitive verb.

Keywords: Statistics, Phonetic alternation**,** second consonant, apophonic path.

المقدمة:

تقوم الدراسة العلمية للسان على مبدأ اعتبار وجود منطق داخلي يتحكم في نسقيته، خصوصا حينما تتعدد عناصره ومقولاته، ثم مستوياته. وإذا كانت أبنية الفعل في نسق اللسان العربي قد تعرضت للدرس التحليلي، صرفا وصواتة، وتركيبا ودلالة... فإنه تم النظر إليها من منطلق رياضي يعتبر أن الفعل مجموعة من العناصر.

من هذا المنطلق نرى أن الفعل الثلاثي المجرد مجموعة كبرى شاملة، تضم ثلاث مجموعات جزئية، تختلف طبيعة الصائت الثاني بين الفتحة والضمة والكسرة في التمييز بينها، كما تتفاوت عناصر كل مجموعة جزئية في إطار علاقتها بعين مضارعها. ونركز هنا على طبقة الأفعال الثلاثية الصحيحة بهدف حصر متغيرات ظاهرة التناوبات الحركية مما سيمكننا من فهم أوضح لمنطق تشكل المسار، كما أننا ننطلق من فرضية عامة ترى أن لهذه التناوبات امتدادات تنعكس على مجموعة من المقولات في إطار نسقي، نركز هنا على جزء من جانبه، ذلك المرتبط بالفعل الثلاثي المجرد الصحيح.

ونوزع هذه الورقة على محورين أساسين: نعرض أولا للإطار النظري والمنهجي الذي نتبناه لدراسة التناوب الحركي بين عين الماضي ومضارعه، من خلال أرقام إحصائية، وهنا نبرز الأسس المعرفية لنظرية الصرف الأبوفوني، ونظرية الإحصاء الرياضية، ثم نقدم خلال المحور الثاني لتشكيلات الفعل الثلاثي المجرد ومضارعه من خلال أرقام إحصائية مستقاة من "المعجم الوسيط"، كما نتتبع العلاقة بين حركة عين الفعل الماضي ومضارعه.

أ- نظرية الصرف الأبوفوني:

ارتبط مفهوم الأبوفونيا بالدراسات الهندو ـ أوروبية، التي اهتمت بالتناوبات غير المتجانسة بين الأنغام، وما ينتج عنها من تغييرات نحوية، ويركز أي تعريف للأبوفونيا على خصيصتين: أولاهما أنها تغيير حركي نوعي غير معلل فونولوجيا أو صوتيا (فونيتيكا)، وثانيهما أن التغيير ينتج عنه أثر نحوي[1].

1 بلبول محمد، (2008)، بنية الكلمة في اللغة العربية؛ تمثيلات ومبادئ، الرباط، ط 1، منشورات فكر، ص90.

ويرجع أصل النظرية الأبوفونية إلى أعمال كيرولوفيتش J.KURYLOWICZ (1961)،[1] أحد فقهاء الدراسات الهندو ـ أوروبية، الذي هدفت أعماله إلى تحديد الأصل التاريخي للتناوبات الأبوفونية، وانطلق من افتراض أن هناك أصلا لهذا الصنف من التناوبات، ذات بعد صوتي قديم، بحيث تتحول تدريجيا التناوبات المعللة صوتيا إلى أشكال تصبح فيها هذه التناوبات غير مقيدة صوتيا، وموظفة صرفيا، بفعل ما يسمى بالعدوى القياسية (contagion analogique).

وساهمت أعمال كيرولوفيتش في نقل الدراسات الأبوفونية من النسق الهندو ـ أوروبي للنسق السامي، إذ أصبح الحديث عن ظاهرة ذات خصائص واحدة، منها أن الأبوفونيا لا تكون إلا مثنوية binary، وأن هناك علاقة قارة دلاليا ونحويا بين جميع الأزواج التي تمثل لعملية صرفية خاصة[2].

(1) a ⟵ u علاقة دلالية ونحوية قارة

كلْب كُليب.

وترتبط الاشتقاقات الأبوفونية بعمليات تربط بين نغمتين، كما في (1)، غير أنه يجوز أن يكون خرج output تناوب أبوفوني، دخلا input أو أساس تناوب آخر وفق الشكل الآتي:

(2) i ⟵ a ⟵ u

يتضمن التمثيل (2) سلسلة قائمة على عمليتين: تناوب أول بين i ⟵ a، وآخر بين a ⟵ u، غير أن النظرية لا تسمح بعلاقة التعدية بين [i] و[u]، لذلك لا يشكلان تناوبا ممكنا في (2)، كما أنها لا تسمح بعلاقة رجعية بين التناوبات، فإذا صح تناوب من قبيل: i ⟵ a، فهذا لا يعني إمكانية تحقق a ⟵ i، ضمن نفس السلسلة، بمعنى أن العلاقة الأبوفونية أحادية الاتجاه، ولا تقبل الانعكاس.

وقد تبلورت الصيغة المكتملة لفرضية الصرف الأبوفوني في عمل كل من محمد كرسال، وجان لوفينشتام (1996)، حيث اشتغلا على النسق الصرفي للفعل في اللسان العربي الفصيح، في إطار سانكروني يرتبط بمشروع النحو التوليدي، بغية التوصل إلى نظرية تحدد ميكانيزم التناوبات

1 ينظر : J . KURYLOWICZ "L'apophonie en sémitique"، (1961).

2 بلبول محمد، (2008)، ص 91-92.

الأبوفونية، ليس للعربية فقط، وإنما للألسن الطبيعية، ضمن مشروع يندرج في سياق المساهمة في بناء جزء من النحو الكلي، من منطلق أن الوصف الملائم لظاهرة ما يجب أن يلائم الظواهر المماثلة في الألسن الطبيعية، والقول بخلاف ذلك مفض لا محالة إلى الأخذ بفكرة أن النظرية اللسانية لا يمكن أن تكون إلا خاصة ولن تكون بالتالي واحدة، بل متعددة تعدد الأنحاء الخاصة، وهذا مناف لمنطق العلم، وبناء عليه يمكن اعتبار الأبوفونيا نظرية فرعية تهدف إلى تأمين سلامة تكوين التمثيلات الصرفية للوحدات المعجمية[1].

ومن خلال تتبع الباحثين للتناوبات الحاصلة بين الماضي والمضارع في اللسان العربي خلصا إلى لائحة من التناوبات ممثلة في الآتي:

(3)
أ- Ø ⟵ i
ب- i ⟵ a
ج- a ⟵ u
د- u ⟵ u

وصاغا انطلاقا من التناوبات الأبوفونية لائحة خطية اصطلحا على تسميتها بالمسار الأبوفوني كما في (4):

(4) Ø ⟵ i ⟵ a ⟵ u ⟵ u

وفي إطار معالجتهما لهذه التناوبات الحركية، اصطدم الباحثان بإشكال، أصبح يعرف فيما بعد بالاستغلاق الأبوفوني، حيث تكون الحركة الواحدة من النسق الحركي دخلا لعمليتي تناوب أبوفوني، خاصة حركة الفتحة التي تتناوب تارة مع الكسرة، وتارة مع الضمة، في إطار الانتقال من الماضي إلى المضارع، ففعل "ضَرَب" تتناوب حركة عينه مع الكسرة، حركة عين مضارعه، "يَضْرِب"، و"كَتَب" تتناوب فيه حركة العين المفتوحة مع الضمة في المضارع "يَكْتُب"، وفق البناء الآتي:

[1] Lowenstamm, J. and M, Guerssel : (1993), Ablaut in Classical Arabic measure I active verbal forms, p 123-134.

(5)

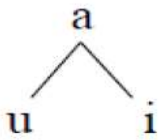

ومكمن الاستغلاق الأبوفوني هو وجود أربعة نماذج للتناوب الأبوفوني، مع وجود ثلاثة دخول فقط /u،a،i/، وقد اهتدى كرسال ولوفينشتام (1996) إلى فكرة تقتضي بضرورة افتراض دخل رابع بجانب الدخول الثلاثة لرفع الالتباس، واعتبرا أن الفتحة التي تتناوب أبوفونيا مع الضمة مختلفة عن تلك التي تتناوب مع الكسرة، ففتحة عين "ضرب" التي يقابلها الكسر في المضارع، لا تظهر في التمثيل الصرفي، لأنها متولدة عن انتشار فتحة فاء الفعل، ومعلوم أن مسوغ هذا الانتشار فراغ نواة المقطع الثاني في كل فعل مضارعه مكسور العين، وبناء عليه يأتي التمثيل الصرفي العميق لفعل "ضرب" على النحو الآتي:

(6)

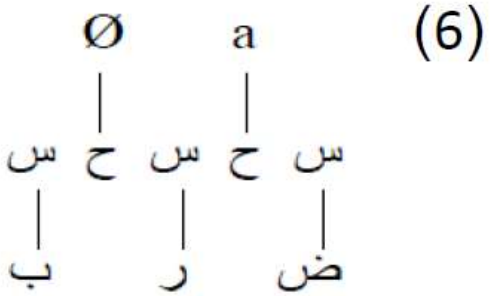

ب- الإحصاء ونظرية المجموعات

يعرف الإحصاء بأنه: "مجموعة النظريات والطرق العلمية التي تبحث في جمع البيانات وعرضها وتحليلها، واستخدام النتائج في التنبؤ أو التقرير واتخاذ القرار"[1].

من منطلق رياضي، نود أن نستثمر بعض المبادئ الإحصائية في معالجة مقولة الفعل، لأن تناول أبنية الفعل الثلاثي المجرد الصحيح بالتحليل اللساني بعيدا عن ضبط عدد مرات تواترها، أو نسبتها المئوية ، يسقطنا في كثير من الحالات الاستثنائية، كما نسقط في تحاليل موضعية Ad-hoc، تتنافى مع المبادئ الكلية، ولهذا نرى ضرورة جمع المعطيات الأولية، ثم تصنيفها قصد تحليلها، من أجل الوصول إلى نتائج يمكنها تفسير تلك التعاقبات بين الفعل الثلاثي المجرد الصحيح ومضارعه، وبعدها التنبؤ بما يتلاءم من هذه الصيغ مع كل فعل ثلاثي مجرد باختلاف حركة عينه.

1 طبيّه أحمد عبد السميع، (2008)، مبادئ الإحصاء، عمان، دار البداية، ص 13.

وانطلاقا من استقراء أولي لعملية جمع المعطيات تتبين توليفات متعددة لعدة دخول، ولذلك نرى ضرورة تصنيفها لمجموعات صغرى تندرج ضمن مقولة الفعل الثلاثي المجرد الصحيح، تختلف حركة عينها، ثم نسعى إلى إبراز طبيعة مضارعها المرتبطة بكل دخل/ فعل، كمّا وتأليفا.

1- الفعل الثلاثي المجرد الصحيح في المعجم الوسيط

بالعودة إلى "المعجم الوسيط" أحصينا زهاء 6039 فعلا ينتمي إلى مجموعة الأفعال الثلاثية المجردة الشاملة،[1] تتوزع على ثلاث مجموعات صغرى: مجموعة الأفعال مفتوحة العين (A)، ومجموعة مكسورة العين (I)، ثم المضمومة (U)،هي كالآتي[2] :

(7)

المجموعة	A	I	U
عدد أفعالها	4083	1567	389

جدول رقم 1: توزيع الأفعال الثلاثية حسب حركة عينها

يُظهر الاستقراء الأولي لنتائج الفرز الحضور الوازن للأفعال التي تكون حركة عينها مفتوحة، بنسبة تقدر بحوالي 68% من عناصر المجموعة الشاملة (V) ، بينما تمثل المجموعة الجزئية مكسورة العين نسبة 26% بعدد أفعال بلغ 1567، على أن ما تبقى من الأفعال الأخرى تمثله المجموعة مضمومة العين التي تشكل نسبة 6%، والبالغ إجمالي أفعالها 389 فعلا.

تشمل المجموعات الثلاث الأفعال الصحيحة والمعتلة، سواء أكانت العلة في فاء الفعل أم في عينه أم لامه، ويبين الجدول أدناه توزيع الأفعال الصحيحة والمعتلة المستقاة من المعجم الوسيط:

1 عثرنا خلال البحث على مقال يحمل عنوان "أبنية الفعل الثلاثي المجرد: دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط" لصاحبه حنفي الحاج دوله، حيث أحصى حوالي 6272 فعلا ثلاثيا مجردا، ونرجع الفارق بيننا وبينه إلى أننا خلال عملية الجرد لاحظنا وجود أفعال تقبل تغير حركة عينها في المضارع مرتين، دون تغير دلالتها، من خلال أزواج هي: (a/i) 15 مرة، و(i/u) 126 مرة، و(u/a) 7 مرات، بما مجموعه 148 فعلا.

2 نتبنى الحرف V للدلالة على مجموعة الأفعال الثلاثية المجردة الشاملة، كما نستعمل الرموز A و I و U للدلالة علة المجموعات الجزئية المفتوحة العين والمكسورة والمضمومة على التوالي.

(8)

طبيعة عين الفعل	a	I	u	المجموع
عدد الأفعال الصحيحة	2912	1250	341	4503
عدد الأفعال المعتلة	1171	317	48	1536
المجموع	4083	1567	389	6039

جدول رقم2: توزيع الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة والمعتلة حسب حركة عين ماضيها.

تمثل الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة نسبة تقارب % 74,5 من مجموع الأفعال التي شملها الجرد، وتختلف نسبة تواترها حسب حركة عين ماضيها، إذ إن مفتوحة العين تبلغ نسبتها المئوية % 71,3، بينما تبلغ مكسورة العين ومضمومتها على التوالي النسب الآتية: % 79,7، و% 87,6.

أ- المجموعة A مفتوحة العين:

يقر الدرس الصرفي بتنوع حركة عين المضارع، فمن البنية الفعلية "فَعَل" يأتي المضارع وفق "يَفْعَل" و"يَفْعِل" و"يَفْعُل"، غير أنه لا يقدم الأعداد التي تتواتر حسب البنيات الثلاث للمضارع، ثم إنه تنبه لدور الحروف المجاورة في إيثار الحركات، مثل إيثار الحروف الحلقية للفتحة؛ أي أن الصيغة "يَفْعَل" خاصة لما كانت عينه أو لامه من الحروف الحلقية فقط (ح، خ، ع، غ، ه، ء)، وأما غير حلقي العين واللام فيأتي على صيغتي "يَفْعِل" و"يَفْعُل"[1].

ويبين الجدول أدناه توزيع 4083 فعلا ضمته المجموعة A على بنيات المضارع المختلفة العين، والنسب المئوية لحضور كل بنية:

1 دوله، الحاج حنفي: (2009)، أبنية الفعل الثلاثي المجرد: دراسة نظرية تأصيلية في المعجم الوسيط، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، المجلد 1، العدد 1، ماليزيا، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية، ص 155-156.

(9)

حركة عين المضارع	عدد أفعال المضارع	النسبة المئوية
a	986	24,15%
i	1314	32,18%
u	1640	40,17%
a/i	10	0,24%
i/u	126	3,09%
u/a	7	0,17%
المجموع	4083	100%

جدول رقم 3: توزيع أفعال المجموعة A حسب حركة عين المضارع، ونسبها المئوية.

تتناوب فتحة عين الماضي أكثر مع الضمة في المضارع من الحركات الأخرى، فمن أصل 4083 فعلا يأتي المضارع مضموم العين 1640 مرة بنسبة 40%، ثم تؤثر الفتحة التعاقب مع الكسرة 1314 مرة بنسبة 32%، في حين تلزم حركة العين نفسها 986 مرة بنسبة 24%.

وانطلاقا من جرد المعطيات تبين وجود طبقة من الأفعال تقبل التعاقب الثنائي مع حركتين مختلفتين في المضارع، فهناك 126 فعلا ينتمي للمجموعة A تكون عين مضارعه مضمومة أو مكسورة في الآن نفسه بنسبة 3% (أَبَن، تَلَد، حَفَل، زَنَّ...)، بينما يكون التعاقب ممكنا مع أزواج (a/i) (رَضَخ، نَغَق، وَأَب...)، و(u/a) (ضَحَا، ذَرَع، لَحَم...) قليلا، بمعدل 10 أفعال للزوج الأول، و7 أفعال للزوج الآخر.

ويوضح الرسمان المبيانيان هذا التوزيع:

(10)

رسم بياني ١: توزيع أفعال المجموعة A حسب حركة عين مضارعها

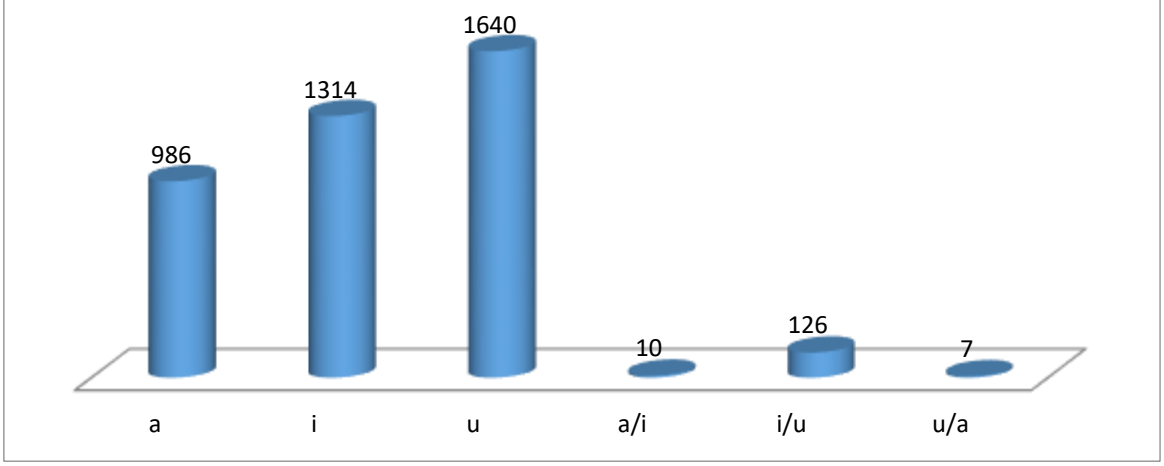

(11)

رسم بياني ٢: النسب المئوية لأفعال المجموعة A حسب حركة عين مضارعها

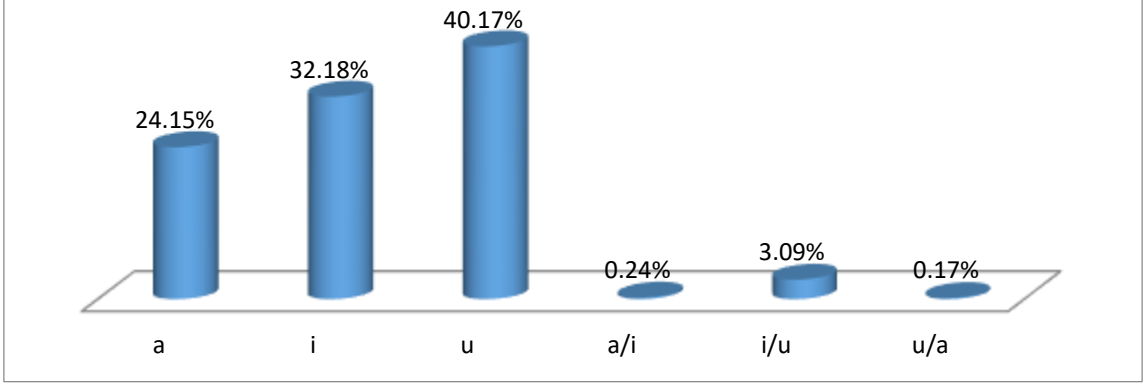

وبالعودة إلى التعاقب المتماثل بين الفتحة ونفسها، والذي قلنا إنه يبلغ حوالي 986 مرة، بنسبة 24%، تستوقفنا ملاحظة أشار إليها الصرف القديم، الذي أقر بأن هذه الطبقة يكون صامتها الثاني أو الثالث حرفا حلقيا، ونحاول أن نبين حدود هذه الخلاصة من خلال إحصاء عدد تواتر الحروف الحلقية في الموقعين المذكورين.

مسلمة أساسية ينبني عليها الإحصاء، وهي أن الخلاصات والنتائج تأتي بعد الجرد والتصنيف، وهي الملاحظة التي نسجلها بخصوص اعتبار بنية المضارع "يَفْعَل" مرتبطة بما كان صامته الثاني أو الثالث حرفا حلقيا. لنتأمل الجدول أدناه:

(12)

الصامت الحلقي	الموقع الثاني	الموقع الثالث
ء	76	115
ه	93	25
ح	90	100
خ	28	41
ع	88	147
غ	48	22
المجموع	423	450

جدول رقم 4: توزيع الأفعال حلقية العين واللام

يمثل الجدول أعلاه للمرات التي يكون فيها صامت الموقع الثاني والثالث حرفا حلقيا، ففي الموقع الثاني يبلغ عدد الحلقيات 423 صامتا (بَأَر، جَحَد، بَخَس، دَعَب، ذَهَب، رَغَن...)، يكون مقابله المضارع مفتوح العين، بينما الموقع الثالث تشغل الحلقيات فيه 450 فعلا (أَبَه، أَرَخ، بَتَأ، بَتَع، بَطَح، ثَلَغ...)، يكون كذلك مفتوح العين مضارعا، من أصل 986 فعلا؛ أي بمجموع يبلغ 873 فعلا حلقي العين أو اللام، مع استثناء 11 حالة تجمع بين حلقيين في الموقعين معا (بَخَع، بَهَأ، دَخّ، بَحّ، رَحّ، رَخّ، فَخّ، فَهّ، مَحّ، نَخَع، نَهَأ)، فيكون الحاصل 862 فعلا.

يمثل هذا العدد الأساس الذي انبنت عليه ملاحظة الصرف القديم، باعتبار الحلقيات مقابلة للبنية مفتوحة العين في المضارع. وإذا كان هذا الأمر يفسر نسبة 87% من المتن، فإن النسبة الأخرى (13%) لا تضم حلقيات، ومع ذلك تقابل في المضارع العين المفتوحة (ثَجَم، دَال، رَكَن، زَلَّ...). فكيف يتحقق ذلك؟

قدم إبراهيم أنيس إحصاء للأفعال الثلاثية المجردة في "القاموس المحيط"، وأكد على أن ما نصطلح بالمجموعة A يضم حوالي 1372 فعلا، جاء 448 فعلا مضارعه "يَفْعِل"، و418 فعلا وفق بنية "يَفْعُل"، كما أكد على تأثير الحروف الحلقية التي تقع عين الفعل أو لامه على حركة عين الفعل، وقد غلب عليها قانون المغايرة، فجاءت العين في تلك الأفعال مفتوحة، وعدد هذه الأفعال 506 أفعال،

ولم يشذ عليها إلا ثلاثة أفعال قيل أنها من باب (فَتَح) دون أن نجد عينها أو لامها من الحروف الحلقية، على حد قول إبراهيم أنيس[1].

شذ في القاموس المحيط ثلاثة أفعال فقط، ويشذ في "المعجم الوسيط" زهاء 124 فعلا، وهو عدد ليس بالقليل كي يستثنى ويعد خارج القاعدة، ويفسر ابن جني مثل هذه الحالات باعتبار أصل مضارعها ليس مفتوح العين، ويرد ذلك إلى تداخل لهجات القبائل، فإحداها تقول: (قَلَى/ يَقْلِي)، والأخرى تقول: (قَلِي/ يَقْلَى)، ثم تأخذ القبيلة الأولى مضارع القبيلة الثانية، وتأخذ القبيلة الثانية مضارع القبيلة الأولى، فتركبت لغتان أخريان: (قَلَى/ يَقْلَى) و(قَلِي/ يَقْلِي)، ومع مرور الوقت تغلب الوزن الثالث؛ أي(قَلَى/ يَقْلَى) على الأوزان الثلاثة الأخرى، فصار هو المتداول بين الناس، يقول ابن جني: "إنهم قد قالوا: قَلَيت الرجل، وقَلِيته، فمن قال قَلَيته فإنه يقول أقْلِيه، ومن قال قَلِيته قال: أقْلَاه، وكذلك من قال سَلَوْته قال: أَسْلُوه، ومن قال سَلِيته قال: أَسْلَاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة"[2].

الفكرة الأساس في تفسير ابن جني هي ضرورة مخالفة بنية الماضي لبنية المضارع، لاختلاف الأزمنة والدلالة عليها، فكلما زاد الاختلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان. وفي ظل غياب مغطيات لسانية رقمية أمام ابن جني سعى إلى تبرير الحالات التي يكون مضارعها موافقا لحركة عين ماضيها من خلال ارتباطات اجتماعية بين القبائل العربية، خصوصا في ظل الحركة التجارية بين القبائل العربية، إضافة إلى ملتقى الحج، لكن إثبات ذلك أمر يبعد الدرس اللساني عن طابع العلمية، وإلا لكان ابن جني نفسه قد حدد القبائل التي وقع بينها هذا التداخل ومداه.

وإذ نتأمل المعطيات التي جردناها من "المعجم الوسيط" تثيرنا ملاحظة رئيسية، فالأفعال التي لا تكون عينها أو لامها حرفا حلقيا، ويأتي مضارعها مفتوح العين تبلغ 124 فعلا، منها 90 فعلا مضعف العين (سَرّ، كَسّ، مَلّ...)، و17 فعلا معتل العين واللام، 10 منها علته الواو ولا يكون موقعها إلا في العين (خَال، دَال، عَاص...)، و7 أخرى علته الياء، 5 منها تتخذ موقع الساكن الثاني (نَال، هَاب، غَار...)، وفعلان موقع علتهما اللام (أبَى، لَطَى). كما تبرز المعطيات تواتر 5 أفعال ليست بمعتلة ولا مضعفة العين، تشغل موقع ساكنها الأول حروف حلقية (هَرَق، غَدَق، خَزَر، حَلَك، حَجَن)، فيكون الاستثناء 12 حالة فقط، وهو ما يوضحه الجدول بالأرقام أدناه:

1 إبراهيم أنيس، (1978)، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة 6. ص 54-55.

2 ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ج 2، ص 376.

(13)

الحالة	مضعف العين	معتل العين	معتل اللام	حلقي الفاء	الاستثناء
العدد	90	15	2	5	12

جدول رقم 5: توزيع الأفعال مفتوحة العين في المضارع والتي لا تكون عينه أو لامها حلقية.

ولتتبع مدى صدقية فرضية اعتبار الحلقيات محددة لحركة عين المضارع، اندفعنا نحو إحصاء تواترها في الماضي دون أن يكون مضارعها مفتوحا؛ أي مضموما أو مكسورا، فكانت المعطيات وفق ما يبينه الجدول الآتي:

(14)

حركة عين المضارع	عين المضارع حلقي	لام المضارع حلقي	المجموع
U	114	103	217
I	82	88	170

جدول رقم 6: توزيع الأفعال حلقية العين واللام ولم تأت على صيغة "يَفْعَل".

من أصل 1640 فعل ماضي مفتوح العين، مضارعه مضموم هناك 217 فعلا حلقي العين واللام، بنسبة 13% على النحو الموضح في الجدول رقم 06، مع تسجيل حضور 10 أفعال حلقية ومضعفة العين (أَحَّ، قَحَّ، مَهَّ...)، أما الأفعال الماضية التي يكون مضارعها مكسورا العين، فإن حلقية العين أو اللام تبلغ 170 فعلا من أصل 1314، بنسبة تقدر بحوالي 13% كذلك على النحو الموضح في الجدول رقم 06، مع حضور 6 أفعال حلقية ومضعفة العين كذلك (قَهَّ، نَحَّ...).

إن ما تكشفه هذه الإحصاءات هو كون 87% من الأفعال المضارعة مفتوحة العين، تكون عينها أو لامها حرفا حلقيا، بينما الأفعال المضارعة المضمومة أو المكسورة العين، تكون عينها أو لامها غير حلقية بنسبة 87%.

ويرتبط هذا التوزيع العددي بالأفعال المضارعة التي تكون حركة عينها موافقة لحركة عين الماضي، والتي قلنا إنها تشكل نسبة 24% من مجموع أفعال المجموعة A، بينما تأتي طبقتا مكسور العين ومضمومها في المضارع بشكل أكثر بروزا كما أسلفنا ذكره أعلاه.

والملاحظ حول الطبقتين الأخيرتين هو اختلاف حركة عين المضارع رغم التوافق في الدخل (فَعَل) مفتوح العين، وهو الأمر الذي دفع إلى التمييز بين فتحة "ضَرَب" وفتحة "نَصَر"، فالأولى تصير كسرة في المضارع، بينما تقابل الأخرى ضمة في قولنا: "يَضْرِب، وَينْصُر" على التوالي.

وإذا كانت الأفعال المضارعة مفتوحة العين المرتبطة بأفعال الماضي المفتوحة العين مفسرة لسانيا من خلال تواتر الحروف الحلقية في موقع الساكنين الثاني والثالث، وبنسبة 87%، فإن الطبقتين الأخريين غير مفسرتين، إلا بالنظر إلى كون التمثيل الصواتي يعرف انتشار فتحة الصامت الأول بالنسبة لطبقة "ضَرَب"، بينما تعتبر محققة في تمثيل طبقة "نَصَر"، وبناء على ذلك كانت مقاربة كرسال ولوفينشتام (1993) للتعاقبات الأبوفونية.

وبالعودة إلى تفسيرات الدرس اللغوي القديم، نعثر على اشتغال على عينة متواترة عند معظم اللغويين، فابن جني يفسر أن معظم الأفعال التي جاءت على وزن "يَفْعِل" متعدية، ومعظم الأفعال التي جاءت على وزن "يَفْعُل" غير متعدية، لكنه لا يقدم إحصاء لهذا الذي يعتبره معظما، ثم يسقطنا تفسيره في حشو تبريرات تركيبية لظواهر صرف- صواتية.

ولا يقف تأويل هذا الاضطراب في حركة عين المضارع عند حدود التركيب، بل يتعداه إلى دلالات الأفعال، إذ أن صيغة "يَفْعُل" تطّرد في المغالبة[1]، باستثناء ما كان معتل العين أو اللام بحرف الياء، فيبقى على حاله، مثل: خاشاني فخشيته وأخْشَاه، وكذلك الفعل المضعف المتعدي، مثل: جَبّ وحَجّ ومَدّ. وذكر الصرفيون نوعين آخرين هما الفعل الأجوف واوي العين نحو: بَاء يَبُوء، ونَاب يَنُوب، والفعل الناقص واوي اللام مثل: أسَا يَأْسو، وتَلَا يَتْلُو، بشرط أن لا يكون حلقي العين[2].

وأما صيغة "يَفْعِل" فتستعمل في معاني كثيرة، حسب قول الرضي، ويطرد هذا الوزن في واوي الفاء نحو: وَجَد يَجِد، وإن كان حلقي اللام فُتِحَت عين مضارعه، مثل: وَضَع يَضَع، وفي المضعف اللازم مثل: دَبّ يَدِبّ، والأجوف يَائِي العين نحو: زَاد يَزِيد، والناقص اليائي بشرط أن لا يكون حلقي العين نحو: بَكَى يَبْكِي، وأما ما كان حلقي العين فعين مضارعه مفتوحة[3].

1 الحاج دولة حنفي، (2009)، ، ص 161-162.

2 الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، ج 1، ص 70.

3 نفسه، ج 1، ص 163.

الملاحظة الأساسية في التبريرات أعلاه هو تداخل المستويات اللسانية في تفسير تعاقب الضمة والكسرة، مع اعتماد أحكام قيمة لا تنبني على تقديم إحصاءات دقيقة لهذه التعاقبات، مع ورود بعض الإشارات إلى دور التأليفات الصواتية، وتأثير العلل في الفصل بين الصيغتين، ولتوضيح أكثر نتأمل الأرقام الواردة في الجدول الآتي:

(15)

حركة المضارع	I			u		
الباب	الفاء	العين	اللام	الفاء	العين	اللام
و	182	17	2	4	265	239
ي	5	214	147	1	0	0

جدول رقم 7: توزيع الأفعال المعتلة المكسورة والمضمومة العين حسب نوع العلة وموقعها.

قراءة في معطيات الجدول تبين دور موقع العلة ونوعها في تحديد حركة عين المضارع، فبالحديث عن الأفعال مكسورة العين في المضارع والتي يبلغ عددها 1314، هناك 543 فعلا معتلا، باختلاف موقع العلة ونوعها، فالأفعال التي أولها علة لا تكون إلا واوية بعدد يقدر بحوالي 182 فعلا (وَتَن، وَثَب، وَعَد...)، بينما هناك 5 أفعال فقط يائية (يَتَم، يَدَى، يَتَن، يَسَر، يَمَن)، أما تلك التي اعتل ثانيها فمعظمها تشغله الياء بزهاء 214 فعلا (بَاع، بَان، حَاق...)، مقابل 17 فعلا واويا (خَوَى، ذَوَى، زَوَى...)، في حين لم يتواتر إلا فعلان ناقصان علتهما الواو مكسورا العين في المضارع، نظير 147 فعلا ناقصا يائيا (بَكَى، جَفَى، مَشَى...). ولعل ما تبرزه هذه الأرقام هو تأثير موقع العلل في تحديد حركة عين المضارع المكسور بنسبة تقدر بحوالي 41% من مجموعة (فَعَل- يَفْعِل) بشكل عام، وهو رقم له أكثر من دلالة.

أما بخصوص طبقة مضمومة العين في المضارع، والتي أحصينا حاولي 1640 فعلا منها، فيلاحظ أن المعتلة منها تحظى بعدد يقدر بحوالي 509 فعلا، وبنسبة تقارب 31%، بحيث تكاد تخلو من معتلة الياء خصوصا في الموقعين الثاني والثالث، بينما لم يرد سوى فعل واحد موقعه الأول يائي، ومضارعه مضموم العين (يَمَن- يَيْمُن)، وأربعة موقعهم الأول واو (وَجَل، وَجّ، وَصّ، وَطّ)، وعلى مستوى أعداد معتلي الموقع الثاني والثالث فهي على التوالي 265 و239 فعلا (بَاح، فَاز، عَاد.../ أَسَا، حَدَا، شَكَا...).

ما تبرزه الأرقام أعلاه، هو تبرير لجزء من المعطيات، 41% من طبقة مكسور العين في المضارع، و31% من طبقة مضمومها، وهي الإشارة التي تنبه إليها الدرس اللغوي القديم بعيدا عن تقديم إحصاءات تدعم الأحكام التي أطلقوها بخصوص الغالب والمعظم والأكثر.

مسألة أخرى تلفت الانتباه حول طبيعة الفتحة التي تصير ضمة أحيانا، وكسرة أحيانا أخرى، أو ما يصطلح عليه كريم الله كبور (2005) بالفتحة المتكنة والفتحة الطارئة على التوالي، وكأننا نتحدث عن صائتين مختلفين مخرجا وسماتا، مع العلم أنهما تحملان نفس العناصر الفونولوجية، وهي المخالفة التي تنبني عليها نظرية انشطار الفتحة لصاحبها السغروشني[1]، الذي يذهب إلى القول بأن الفتحة بعض الألف، وكما أن الألف ليس بأصل، فهو يفترض أن بعضه (أي الفتحة) ليس بأصل كذلك، وأن العلاقة بين الألف والعلتين العاليتين /و/ و/ي/ هي نفسها بين الفتحة والحركتين العاليتين /u/ و/i/، وكذلك إذا كان الألف يمثل للواو والياء في الأسماء والأفعال، فهو يفترض أن الفتحة تتكشّف عن /u/ و/i/، فالفتحة يمكن أن تنشطر في النسق إلى /u/ و/i/، وهذا التّكشّف هو ما يسميه بانشطار الفتحة[2].

بصرف النظر عن طبيعة الفتحة، أهي حركة واحدة تنشطر أم أنها في الأصل فتحتان طارئة ومتمكنة، فإن الإشكال يظل مطروحا في تفسير متى تصير ضمة في المضارع أو كسرة، رغم أن التفسير الأول (كبور (2005) وكرسال ولوفينشتام (1996)) يظل أقرب بحكم أن طبيعة حركة عين المضارع هي من تحدد أصل حركة عين الماضي.

ب- المجموعة I مكسورة العين:

تأتي مجموعة الأفعال الثلاثية المجردة مكسورة العين في المرتبة الثانية بعد المجموعة A، بعدد أفعال بلغ في "المعجم الوسيط" حوالي 1567 فعلا من أصل 6039، وبنسبة تقدر بزهاء 26%، تمثل المعتلة منها حوالي 317 فعلا (في المواقع الثلاثة)، بينما تضم اللائحة خمسة أفعال مضعفة العين (لَحِح، مَشِش، أَلِل، حَيِي، عيِي).

1 السغروشني، إدريس، (1987)، مدخل للصواتة التوليدية، الدار البيضاء، دار توبقال.
السغروشني، إدريس، (1991). حول الاشتقاق، ضمن كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، بيروت، منشورات اليونسكو، دار الغرب الإسلامي.

2 توابي عبد الرزاق، (1996)، مصدر الثلاثي في اللغة العربية: دراسة صرفية، مجلة أبحاث لسانية، المجلد 1، العدد 2، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 2.

يأتي مضارع هذه الطبقة مفتوح العين في معظم الحالات، إذ من أصل 1567 فعلا جاء المضارع مفتوحا 1551 مرة، و11 فعلا يكون مكسور العين، بينما 5 أفعال تقبل الفتحة والكسرة معا، ويغيب أي فعل مضموم العين في المضارع. وفيما يلي لائحة الأفعال الستة عشر التي تمثل الاستثناء:

(16)

أـ لائحة الأفعال مكسورة العين في المضارع:

أَرِج، أسِر، تَيِس، زَقِي، وَبِق، وَثِق، وَحِن، وَرِث، وَرِك، وَزِف، وَعِق.

ب ـ لائحة الأفعال المفتوحة والمكسورة العين في المضارع:

جَهِي، وَرِع، وَرِه، يَئِس، يَبِس

الأساس من عرض اللائحتين هو تأمل بنيتها، فمن أصل 16 فعلا هناك 11 فعلا معتل الفاء، 9 علتها الواو، وفعلان علتهما الياء، بينما 65 فعلا آخر تكون فاؤه معتلة، يخضع للتناوب بين الكسرة والفتحة.

وتشغل الحلقيات عددا وافرا من الأفعال التي تصير كسرة ماضيها فتحة في المضارع، حيث ورد 291 فعلا حلقي العين (زَئِم، دَعِر، بَحِر، بَهِت، ثَغِم، دَخِر...)، و237 فعلا حلقي اللام (طَنِئ، أَلِه، بَرِح، تَبِع، سَلِغ، فَتِخ...)، بما مجموعه 528 فعلا، وبنسبة تقارب 34% من مجموع 1551 فعلا ثلاثيا مجردا مكسور العين، مع وجود 5 أفعال حلقية العين واللام معا (بَخِع، لَحِّ، لَهِع، نَخِع، نَهِئ).

وعلى العموم، يوضح الجدول أدناه توزيع الصوامت العربية على المواقع الثلاثة للفعل الثلاثي المجرد مكسور العين.

(17)

الصامت	الفاء	العين	اللام
ء	73	35	49
ب	62	92	111
ت	32	33	18

30	30	24	ث
50	58	60	ج
33	46	86	ح
18	37	80	خ
80	60	57	د
8	23	16	ذ
144	196	83	ر
24	43	42	ز
66	41	81	س
35	50	69	ش
41	27	40	ص
14	25	23	ض
36	34	28	ط
6	6	6	ظ
83	69	99	ع
10	31	57	غ
82	65	58	ف
85	64	84	ق
26	51	49	ك
116	125	77	ل
138	94	64	م
73	71	88	ن
43	73	48	ه
0	63	73	و
148	25	8	ي

المجموع	1567	1567	1567

جدول رقم 8: توزيع عدد أفعال المجموعة I حسب نوع وموقع الصوامت.

تتفاوت نسب حضور الصوامت حسب موقعها، وانطلاقا من المعطيات المحصل عليها من "المعجم الوسيط"، تحضر 9 أفعال يتماثل صامتها الأول والثالث، تمثلها اللائحة أدناه:

(18)

جَرِج، دَرِد، زَلِز، سَجِس، سَلِس، سَوِس، سَيِس، قَلِق، يَدِي.

تشترك هذه الأفعال في بنية المضارع "يَفْعَل" ما يفسر الانتقال من كسرة نحو فتحة متمكنة، محترما التناوب الأبوفوني المبين في المسار أعلاه.

ج - المجموعة U مضمومة العين:

تمثل هذه المجموعة للأفعال الثلاثية المجردة مضمومة العين[1]، والتي تضم زهاء 389 فعلا، بنسبة تبلغ 6% من مجموع الأفعال الثلاثية المجردة، وهو عدد ليس بالقليل إذا ما قورن بما ذهب إليه إبراهيم أنيس الذي يقول بأن: "نسبة شيوعه ضئيلة جدا، فليس منه في القرآن إلا فعلان، وليس منه في المحيط من أفعال واضحة المعنى مشهورة الاستعمال إلا نحو عشرين".[2] ثم إن الأقوال المأثورة عن ندرة هذه الأفعال دفعنا إلى تتبع دقيق لها في "المعجم الوسيط" وكانت أولى النتائج هي الحضور اللافت لهذه الطبقة من الأفعال، فما طبيعة مقوماتها الصامتية؟

تمثل الأفعال الحلقية العين أو اللام المنتمية للمجموعة U نسبة 40%، بعدد إجمالي يقدر بحوالي 153 فعلا، 88 منها حلقية العين (بَؤُس، جَهُم، رَحُب، رَخُص، شَعُر، صَغُر...)، و65 فعلا حلقي اللام (بَدُع، جَرُؤ، سَفُه، صَرُخ، فَرُغ، مَسُخ...)، وهو الأمر الذي يزكي فرضية إبراهيم أنيس الذي يرى أن هذه الأفعال في الأصل مفتوحة العين في الماضي، ثم لقصد المبالغة في معناها حُوِّلت إلى صيغة أخرى، وذلك بضم عينها، ولكنه لا يبرر حضور الأفعال الأخرى التي تمثل نسبة 60%، والبالغة حوالي 236 فعلا، والتي ليس بها حرف حلقي يشغل موقع الساكن الثاني أو الثالث.

1 يأتي مضارع هذه المجموعة مضموم العين دون استثناء، في إطار تعاقب بين الضمة ونفسها، أو لنقل إن نواة المقطع الثاني تحتفظ بحركتها.

2 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 55.

ومن جهة أخرى فإن هذه المجموعة لا تعرف تضعيف العين البتة، ويحضر فعلان فقط يعرفان تماثل الساكنين الأول والثالث هما: سَلْس، ونَثْن.

الخاتمة:

حاولنا خلال هذا العمل المزاوجة بين الدراسة الإحصائية التي تقدم معطيات دقيقة عن الظواهر عامة واللسانية خاصة، وواحد من الأطر النظرية الصرف- صواتية المتمثل في نظرية الأبوفونيا، وقد تبين بالملموس وجود امتدادات يمكن أن تُعرض للتحليل اللساني عبر بناء فرضيات مدعمة بلغة الأرقام، سواء تعلق الأمر ببنية الفعل الثلاثي وطبيعة صوامته، أو تعالقاته وطبيعة الأنغام التي تطرأ عليها تغييرات.

انطلاقا مما قدمناه أعلاه نخلص إلى النتائج الآتية:

- ضرورة الاستعانة بنظرية الإحصاء في معالجة قضايا الصوْف والصواتة العربية، لتجنب التحاليل الموضعية ad-hoc.
- هناك تعالق بين حركة عين الفعل الثلاثي المجرد وحركة عين مضارعه حسب المسار الأبوفوني، تدعمها الأرقام الإحصائية.
- تسعف المعطيات الرقمية في تمحيص الفرضيات والتحاليل التي قدمها الدرس اللغوي القديم لكثير من الظواهر، وعلى رأسها التناوب الحركي بين عين الفعل الماضي ومضارعه.
- إذا كانت نظرية الصرف الأبوفوني ترسم معالم التناوبات النغمية بين الفعل الماضي ومضارعه، فإنها لا تقدم تفسيرات لتلك التناوبات، وإنما ترصدها بالوصف والتصنيف.
- تتداخل مستويات التحليل اللساني للظواهر اللغوية، غيرأنها تحتاج في البدء إلى اكتشاف خصوصية المقولات داخل نفس المستوى/ المكون، ذلك أن ربط بينة الفعل الصواتية بقضايا اللزوم والتعدية التركيبية، يفرض ربطا بين مستويين لكل منهما خصوصيته التي ينبغي معالجتها أولا، ثم البحث عن التعالقات الممكنة التي لا تؤثر على طبيعة البنية الداخلية للمستوى اللساني

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1952.

2- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1975.

3- أنيس، إبراهيم: (1978)، **من أسرار اللغة**، الطبعة 6، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

4- أيت فرية، أيوب، (2017)، **"بنيات المصدر في اللغة العربية، دراسة أبوفونية"**، مجلة سجلماسة العالمة، العدد الأول، الرشيدية، منشورات الكلية متعددة التخصصات ، ص 88-111.

5- أيت فرية، أيوب، (2020)، **أبوفونيا جمع التكسير في المعجم العربي**، الناظور، منشورات الكلية متعددة التخصصات، ، قيد الطبع.

6- بلبول، محمد: (2008)، **بنية الكلمة في اللغة العربية: تمثيلات ومبادئ**، الطبعة 1، الرباط، منشورات فكر.

7- التاقي، محمد: (1992)، **التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية**، ضمن: **"قضايا في اللسانيات العربية"**، إعداد عبد اللطيف شوطا، وعبد المجيد جحفة، وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، الدار البيضاء، دار قرطبة للطباعة والنشر، ص 127- 144.

8- تورابي، عبد الرزاق، (1996)، **مصدر الثلاثي في اللغة العربية: دراسة صرفية**، مجلة أبحاث لسانية، المجلد 1 ،العدد ، 2 الرباط ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ص 1-31.

9- تورابي، عبد الرزاق، (2004)، **الأفعال المعتلة في اللغة العربية: مقاربة أمثلية**، في كتاب سمات الفعل وطرق بنائها، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، ، ص 271-307.

10- دوله، الحاج حنفي، (2009)، **أبنية الفعل الثلاثي المجرد: دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط**، ضمن مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، المجلد 1، العدد 1، ماليزيا، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية، ص 161- 184.

11- السغروشني، إدريس: (1987)، **مدخل للصواتة التوليدية**، الدار البيضاء، دار توبقال.

12- السغروشني، إدريس: (1991)، **حول الاشتقاق**، ضمن كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منشورات اليونسكو، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

13- طبيّه، أحمد عبد السميع: (2008)، **مبادئ الإحصاء**، عمان، دار البداية.

14- الفاسي الفهري، عبد القادر: (1990)، **البناء الموازي؛ نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

15- كريم الله، كبور: (2006)، **العمل والمجال في الصواتة العربية**، أطروحة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء.

16- المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية، الطبعة 2، بيروت، دار الفكر، 1998.

17- Kurylowicz, J : (1961), **L'apophonie en Sémitique**, Warszwa-Krakow, pologne.

18- Lowenstamm, J : (1996), **CV as the only Syllable Type**, in Current trends in Phonology, vol 2, Durant, J and Laks, B, Salford

19- Lowenstamm, J. and M, Guerssel : (1996), **Ablaut in Classical Arabic measure I active verbal forms,** in Studies in Afroasiatic grammar, the Hague; Holland Academic Gaphics, p 123-134.

20- Taki, M. (1990), **'Syllabification, Association et variation: Approche phonologique tridimensionnelle de l'arabe'**, Thèse de doctorat, Ecole des hautes études en sciences sociales.